

التكليف السابع

- عرض ومناقشة أحد المداخل النظرية ذات الصلة بموضوع البحث
- تحليل مدى ملاءمة هذا المدخل النظري للدراسة المقترحة .
- مراجعة أدبيات البحث المتعلقة بالموضوع والتعمق في فهم أحد المداخل النظرية ذات الصلة
- عرض هذا المدخل النظري وتحليل مدى ملاءمته للدراسة المقترحة من حيث قدرته على تفسير ظواهر البحث وتوجيه هذه المهمة يساعد في إرساء الأساس النظري للبحث وربطه بالنظريات المتعارف عليها في المجال.

قضايا بحثية 3

دكتور / محمد جابر الخولي

7th assignment

Prepared by: Remah Khalil joban
PHD- 241000569



عرض ومناقشة مدخل إدارة التراث الثقافي غير المادي

يمثل مدخل إدارة التراث الثقافي غير المادي أحد المداخل النظرية المعاصرة التي تُستخدم في دراسة الممارسات والتقاليد والمعارف الحية داخل المجتمعات. وقد نشأ هذا المدخل استجابةً للتوسع العالمي في فهم التراث بوصفه عملية اجتماعية متجددة، خاصة بعد اعتماد اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي عام 2003. ويركز هذا المدخل على حماية العناصر الثقافية التي يمارسها الأفراد عملياً، مثل الفنون الشعبية، الحرف التقليدية، العادات الاجتماعية، والمعارف الشفوية، باعتبارها مكوناً أساسياً للهوية الثقافية. ويقوم المدخل على مجموعة من المبادئ، أبرزها إشراك المجتمعات الحاملة للتراث في عمليات الحفاظ والتوثيق، والنظر إلى التراث بوصفه مورداً اجتماعياً قابلاً للتطور وليس عنصراً ثابتاً. كما يهتم بخلق توازن بين الحماية والاستمرارية، من خلال دعم انتقال المعرفة بين الأجيال وربط التراث بالسياقات التعليمية والثقافية. وتبرز أهمية هذا المدخل في الدراسات الحديثة كونه لا يكتفي بوصف التراث، بل يقدم منظوراً تفسيرياً يساعد على فهم كيفية ممارسة التراث، ومن يتولّى حفظه، وما العوامل التي تسهم في استدامته. وبذلك يشكّل إطاراً نظرياً مناسباً لفهم الظواهر المرتبطة بالتراث الحي ودور المجتمع والمؤسسات في تفعيله داخل السياقات المعاصرة.

تحليل مدى ملائمة مدخل إدارة التراث الثقافي غير المادي للدراسة المقترحة

يُعدّ مدخل إدارة التراث الثقافي غير المادي ملائماً للدراسة المقترحة لأنه يوفر إطاراً تفسيرياً لفهم طبيعة التراث الحي والعوامل التي تؤثر في استمراره داخل المجتمع. ويسمح هذا المدخل بتحليل دور المؤسسات الثقافية في التوثيق والحفظ ونقل المعرفة، كما ينسجم مع توجهات اليونسكو التي تشجع على الإدارة التشاركية وإشراك المجتمع الحامل للتراث في جميع مراحل الحفظ. وتمثل قوة هذا المدخل في قدرته على الربط بين الممارسة التراثية والهوية والمشاركة المجتمعية، إضافة إلى مرونته في التعامل مع التحولات المعاصرة مثل الرقمنة. ومع ذلك، قد يواجه تحدياً يتمثل في اتساع مفهومه واعتماده الكبير على مشاركة المجتمع. ورغم ذلك، يظل هذا المدخل إطاراً مناسباً لتفسير الظواهر التي يتناولها البحث، خصوصاً تلك المتعلقة بالتوثيق الرقمي واستدامة الممارسات الحية.

مراجعة أدبيات البحث المتعلقة بالموضوع والتعمق في فهم
أحد المداخل النظرية ذات الصلة

1- اتفاقية اليونسكو لعام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي

تشكل اتفاقية اليونسكو لعام 2003 الإطار المرجعي الأهم في أدبيات التراث الثقافي غير المادي، إذ نقلت مفهوم التراث من التركيز على العناصر المادية إلى الاعتراف بالممارسات والتقاليد والمعارف والمهارات بوصفها تراثاً حياً يقوم على المشاركة المجتمعية. وأكدت الاتفاقية على خمسة مجالات رئيسية للتراث غير المادي، تشمل التقاليد الشفوية، وفنون الأداء، والممارسات الاجتماعية، والمعارف المرتبطة بالطبيعة، والمهارات الحرفية. وتبرز أهميتها من خلال تبنيها مبدأ "صون التراث" الذي لا يعني التجميد أو الحفظ المادي، بل دعم استمرارية الممارسة ونقل المعرفة عبر الأجيال. وتشدد الاتفاقية على دور المجتمعات الحاملة للتراث باعتبارها صاحبة الحق في تعريف التراث وإدارته، مما يجعلها وثيقة محورية في تطوير سياسات المشاركة والتوثيق. وقد أثرت الاتفاقية بشكل مباشر في الدراسات والبرامج الوطنية، وأسهمت في إنشاء قوائم دولية للتراث غير المادي تهدف إلى تعزيز الوعي العالمي واستدامة الممارسات الثقافية. وبذلك، تُعد الاتفاقية مرجعاً أساسياً يدعم أي دراسة تتناول التراث الحي من منظور إداري أو ثقافي أو اجتماعي.

<https://ich.unesco.org/en/convention?utm>

2- Janet Blake Intangible Cultural Heritage and Community Participation

يركّز تقرير “Intangible Cultural Heritage – Working Definitions” الصادر عن اليونسكو عام 2001 على بناء فهم أولي وتعريفي للتراث الثقافي غير المادي قبل صياغة اتفاقية 2003، وهو يُعدّ من أهم الوثائق التي وضعت الأساس المفاهيمي لإدارة هذا النوع من التراث. يناقش التقرير التحديات المرتبطة بتحديد ما يُعتبر تراثاً غير مادي، مع إبراز الدور المحوري للجماعات الحاملة للتراث في خلق الممارسات واستمرارها، وهو ما أكدته مداخلات الخبراء بأن “التراث يوجد ويُحفظ عبر أفعال الناس وتشاركتهم” كما شدّد التقرير على ضرورة حماية العمليات الإبداعية وليس المنتجات وحدها، مع التأكيد على أهمية المهارات، والمعاني، والسياقات الاجتماعية في تكوين التراث الحي. وأبرز التقرير أيضاً أن أي حماية فعالة تتطلب مراعاة السياق الاجتماعي والبيئي الذي ينشأ فيه التراث، إلى جانب دور صنّاع الثقافة بوصفهم “حاملو التراث” وفاعلين رئيسيين في نقله واستمراريته. ويظهر النقاش أن مشاركة المجتمعات في عمليات الحماية ليست خياراً، بل شرطاً معرفياً وأخلاقياً لضمان فعالية أي سياسة تراثية، وأن أي إطار قانوني يجب أن يتجنب النظرة الفوقية ويعمل “مع الناس وليس عليهم” تساعدني هذه الوثيقة في فهم الأسس الفلسفية والإدارية لصون التراث غير المادي، خصوصاً تركيزها على الدور المحوري للمجتمع والسياسات في إدارة الممارسات الثقافية. وتوفر لي إطاراً نقدياً لتقييم سياسات إدارة التراث عبر تحليل مدى التزامها بمبادئ المشاركة، واستمرارية المهارات، وحماية السياق الاجتماعي التي أكدت عليها اليونسكو.

3- Preserving the Intangible (2023)

يقدم هذا المرجع معالجة معمقة لمسألة صون التراث الثقافي غير المادي من خلال التركيز على دور التوثيق الرقمي بوصفه أداة أساسية للحفاظ على الممارسات الحية. يؤكد المؤلفان أن التراث غير المادي لا يمكن حفظه بالطرق التقليدية نظراً لطبيعته القائمة على الأداء، والتفاعل الاجتماعي، وانتقال المعرفة بطريقة شفوية ومباشرة، مما يستدعي تطوير آليات قادرة على توثيق الحركة، والصوت، والسياق الثقافي. وتبرز الدراسة أهمية إشراك المجتمعات الحاملة للتراث في تصميم وتنفيذ مشاريع التوثيق، باعتبارهم المصدر الأصيل للمعرفة، ولضمان عدم فقدان الدلالات الثقافية عند رقمنة التراث. كما يناقش المرجع التحديات الأخلاقية المتعلقة بالملكية الثقافية، والتمثيل، وإتاحة البيانات، مما يجعله مرجعاً مهماً في فهم الأبعاد المعاصرة لإدارة التراث الحي. وتأسيساً على ذلك، يساهم هذا العمل في تعزيز المدخل النظري للدراسة من خلال إبرازه العلاقة بين التكنولوجيا، والمجتمع، واستدامة التراث غير المادي.

<https://ubiquitypress.com/chapters/101/files/f2118c93-4c90-42ec-8add-b6595ef68406.pdf?utm>

www.midocean.ae

4- A Critical Review of the Function of Intangible Cultural Heritage as a Driver for Social Resilience and Cohesion

تُظهر هذه الدراسة مراجعة نقدية معمّقة لوظائف التراث الثقافي غير المادي بوصفه مورداً اجتماعياً يمكن أن يساهم في تعزيز التماسك والمرونة داخل المجتمعات، مع التأكيد على أن الأدبيات السابقة كثيراً ما تُضفي طابعاً مثالياً على التراث الحي دون الالتفات إلى التوترات والإقصاءات التي قد تنتج عن ممارسات التوثيق والتمثيل الثقافي. ويشير الباحثون بوضوح إلى أن التراث غير المادي قادر على دعم الهوية المشتركة ونقل المعرفة بين الأجيال والمعارف البيئية، كما ورد:

«ICH can contribute to shared identity, intergenerational transmission, and adaptive ecological knowledge»
لكن هذه القدرات قد تنقلب إلى مخاطر عندما تدخل سياسات التوحيد أو إعادة تشكيل الممارسات لخدمة أجندات سياسية أو اقتصادية، وهو ما يوضحه النص:

«noting the risks of standardisation, misappropriation, and nationalistic appropriation»
وتكتسب الدراسة قيمتها المنهجية من اعتمادها مراجعة نقدية موسعة تجمع بين وثائق اليونسكو والدراسات المحكمة ودراسات الحالة، لتوضح أن التراث غير المادي لا يُنتج بالضرورة التماسك أو المرونة بشكل آلي، بل يعتمد على السياقات وآليات التفعيل، كما يشير الباحثون:

«The findings do not suggest that ICH universally or inevitably generates resilience or cohesion»
يساعدني هذا المقال في فهم الأبعاد الاجتماعية والسياسية التي تؤثر في إدارة التراث غير المادي، موضحاً أن فعالية صونه تعتمد على المشاركة المجتمعية وليس على الإجراءات المؤسسية وحدها. كما يزودني بإطار نقدي يمكنني من تقييم سياسات إدارة التراث وتحليل المخاطر المرتبطة بالتوحيد أو إعادة تشكيل الممارسات التراثية خارج سياقاتها الأصلية.

<https://www.mdpi.com/3574682>

www.midocean.ae

تحليل مدى ملائمة مدخل إدارة التراث الثقافي غير المادي
للدراسة (إدارة التراث + إزاحة البيروقراطية)

يتوافق مدخل إدارة التراث الثقافي غير المادي بشكل مباشر مع موضوع الدراسة لأنه يقوم على مبادئ المشاركة المجتمعية، والمرونة الإدارية، والاعتراف بالدور المركزي لحَمَلة التراث، وهي مبادئ تتعارض بطبيعتها مع البيروقراطية الثقيلة التي تقيد عملية الصون وتفصل التراث عن سياقه الحقيقي. ويتيح هذا المدخل فهماً أعمق لكيفية نشوء التعقيدات البيروقراطية داخل مؤسسات التراث، وكيف تؤدي الإجراءات الشكلية، والجرد القائم على النماذج، والأنظمة الهرمية الصارمة إلى إضعاف الديناميكية الثقافية التي يقوم عليها التراث الحي. كما يساعد المدخل في تفسير الآثار السلبية للبيروقراطية على نقل المعرفة، واستمرارية الممارسات، وصوت المجتمع، وذلك من خلال إبراز التناقض بين الطابع الحي للتراث وبين آليات الإدارة التي تعامله كعنصر ثابت أو قابل للتنميط. وتظهر الأدبيات التي يستند إليها المدخل أن نجاح سياسات صون التراث يرتبط بمدى قدرة المؤسسات على تخفيف الممارسات الإدارية المقيّدة، وتبني نماذج تشاركية تُعيد توزيع السلطة بين المؤسسة والمجتمع. وبذلك يُعد هذا المدخل الأنسب للدراسة لأنه يوفر إطاراً نقدياً يسمح بفحص العلاقة بين التراث الحي والأنظمة المؤسسية، وتحليل كيفية تجاوز البيروقراطية عبر تفعيل المشاركة، وبناء القدرات، وتطوير سياسات صون أكثر انفتاحاً واستجابة لاحتياجات الجماعات الحاملة للتراث.

الخاتمة

يتضح من تحليل المدخل النظري ومراجعة الأدبيات المرتبطة به أن إدارة التراث الثقافي غير المادي تتطلب نماذج إدارية تتسم بالمرونة والمشاركة، وتبتعد عن البيروقراطية التي تقيد ديناميكية التراث الحي وتفصله عن سياقه الاجتماعي. وقد بينت الأدبيات الدولية أن فعالية صون التراث ترتبط بمدى تمكين المجتمعات الحاملة له وإشراكها في اتخاذ القرارات، وبقدرة المؤسسات على اعتماد ممارسات تشاركية تراعي السياق الثقافي بدلاً من الاكتفاء بإجراءات شكلية أو تنظيمات معيارية جامدة. ومن ثم، يدعم المدخل الذي تبنته الدراسة تحليل كيفية تجاوز القيود البيروقراطية وتعزيز نماذج إدارة أكثر إنصافاً واستدامة للتراث غير المادي، بما يضمن حيوية الممارسات واستمراريتها عبر الأجيال.



Thank You